

تَهْيَا الْمَطَالِبُ

فِي شَرْحِ رَجَالِ الْكَاتِبِ

الجزء الأول

الحاج الشيخ علي المروغي الهروي

سرشناسه: مروجی، علی
عنوان قرار دادی: المکاسب. شرح
عنوان و نام پدیدآور: تمهید المطالب فی
شرح المکاسب / تألیف علی المروجی القزوينی
مشخصات نشر: قم: بهمن آرا، ۱۳ - ۱۳۹۱.

مشخصات ظاهری: ج ۶.
شابک: دوره : ۲-۲۸-۶۰۱۳-۶۰۰-۹۷۸
: ۸-۲۶-۶۰۱۳-۶۰۰-۹۷۸ ج ۵۰
وضعیت فهرست نویسی: فیبا
یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد دوم، ۱۳۹۱
یادداشت: عربی
یادداشت: ج ۲ - ۶ (چاپ اول: ۱۳۹۱) (فیبا)
یادداشت: کتابنامه
موضوع: انصاری، مرتضی بن محمد امین،
۱۲۸۱-۱۲۱۴ ق. المکاسب — نقد و تفسیر
موضوع: معاملات (فقه)
شناسه افزودن: انصاری، مرتضی بن
محمد امین، ۱۲۸۱-۱۲ ق. المکاسب. شرح
۱۳۰۰ ی الف ۸م ۲۱۸ ی ۲ BP۱۰۰۰ رده بندی کنگره:
رده بندی دیویی: ۹۲/۳۷۲
شماره کتابشناسی ملی: ۳۰۴۱۸۲۵



انتشارات بهمن آرا

الکتاب: تمهید المطالب الجزء الخامس
المولف: الحاج شیخ علی المروجی القزوينی
الناشر: بهمن آرا
الطبعة: الأولى

المطبوع: ۱۰۰۰ نسخه

الطبع: بهمن

تاریخ الطبع: ۱۴۳۴ هـ ق

شابک: ۸-۲۶-۶۰۱۳-۶۰۰-۹۷۸

الثمن: ۹۰۰۰ تومان

المحتويات

٥	مدح مَنْ لا يستحق المدح أو يستحق الذم
٧	التحقيق في مدح مَنْ لا يستحق المدح أو يستحق الذم
٧	ذكر شيخنا الأنصاري الاستدلال بالعقل والكتاب والسنة على حرمة
	الوجوه الثلاثة التي ذكرها شيخنا الأنصاري ﷺ لا تدل على حرمة مدح
٨	مَنْ لا يستحق المدح
٩	حرمة معونة الظالمين في ظلمهم
١٠	حرمة معونة الظالمين في غير المحرمات
١٣	الأقوى تحريم إعانة الظالمين في غير المحرمات
١٤	الأحاديث الواردة في إعانة الظالمين في غير المحرمات
١٥	في حرمة العمل لهم في المباحات وعدمها
١٦	الأحاديث الواردة في ذم إعانة الظلمة في غير المحرمات
	الأخبار المتقدمة لا تصلح للاستدلال بها عند الشيخ على حرمة إعانة الظالم
١٩	حتى في غير المحرمات ، إلا أن يصدق عليه عنوان أعوان الظلمة
٢٣	المحرم من العمل للظلمة قسمان
٢٤	التحقيق في حكم معونة الظلمة في ظلمهم
٢٤	إيراد سيدنا الأستاذ على الاستدلال بأية الركون على حرمة معونة الظلمة

- قال الأستاذ الأعظم: تدلّ على حرمة معونة الظلمة الروايات المستفيضة
- ٢٥ بل المتواترة
- الحقّ ما ذكره شيخنا الأنصاريّ من عدم كون العمل للظالم في المباحات
- ٢٦ حراماً
- ٢٨ في حرمة النجش وعدمها
- ٣٠ التحقيق في تفسير النجش وفي حكمه
- ٣٣ في حرمة النميمة
- ٣٥ في الأحاديث الدالة على حرمة النميمة
- ٣٧ التحقيق في حرمة النميمة
- ٤٠ في حرمة الذبح بالباطل وعدمها
- ٤٢ في جواز كسب التاج
- ٤٤ الولاية من قبل الجائر محرمة
- ٤٥ دلالة الأحاديث على حرمة الولاية بنفسه
- ٤٨ التحقيق في جواز الولاية من قبل الجائر وعدمه
- ٤٨ الأحاديث الواردة في مذمة أعوان الظلمة
- ٥٠ الروايات الدالة على أنّ الولاية محرمة بنفسها
- ٥١ الروايات الدالة على أنّ حرمة الولاية من جهة الحرام الخارجي
- ٥٣ إنكار المحقّق الايرواني حرمة الولاية للجائر بنفسها
- ٥٥ المسوّغ للولاية من قبل الجائر أمران
- ٥٦ أدلة شيخنا الأنصاريّ على جواز الولاية من قبل الظالم
- ٥٧ الأحاديث الدالة على جواز تولّي الولاية لمصلحة
- ٦٠ التحقيق في الولاية من قبل الجائر

- ٦١ إيراد المحقق الايرواني والأستاذ الأعظم على شيخنا الأنصاري
الأخبار الدالة على جواز الولاية لأجل قضاء حوائج المؤمنين تقيّد
- ٦٢ المطلقات الدالة على حرمتها
- ٦٣ المناقشة في كلام المحقق الايرواني وسيدنا الأستاذ
- ٦٥ إباحة الولاية ، بل استحبابها ، كما يستفاد من بعض الأخبار
- ٦٦ أقسام الولاية غير المحرّمة
- ٦٧ الأحاديث الدالة على تولّي الولاية لمصلحة الإخوان
- ٦٩ أقوال الفقهاء في الولاية عن الجائر
- ٧٢ توجيه كلام الشهيد من قبل شيخنا الأنصاري
- ٧٤ وجوب قبول الولاية من باب إقامة الواجب
- ٧٥ إيراد شيخنا الأنصاري على صاحب الكفاية
- ٧٧ ما ذكره صاحب الجواهر أضعف ممّا ذكره صاحب الكفاية
- ٧٨ توجيه صاحب الجواهر القول بعدم وجوب الولاية
- ٨٠ استفاد استحباب الولاية من خبر محمد بن إسماعيل
- ٨١ نتيجة التعارض بين الدليلين التخيير عند صاحب الجواهر
- ٨٢ إيرادات شيخنا الأنصاري على صاحب الجواهر
- ٩٢ ما ذكره شيخنا الأنصاري في الجمع بين آراء الفقهاء
- ٩٣ توجيه كلام من غير بجواز الولاية
- التحقيق في أنّ الولاية الجائزة هل تنصّف بالإباحة أو بالكراهة أو
- ٩٤ بالاستحباب أو بالوجوب
- ٩٥ التحقيق في أقسام الولاية الجائزة عن الجائر من الأستاذ الأعظم
- ٩٧ التحقيق في استحباب الولاية ووجوبها

- ٩٨ كراهة الولاية أو استحبابها غير ثابتة
- ٩٩ الثاني من مسوغات الولاية الإكراه
- ١٠١ التحقيق في كون الإكراه من مسوغات الولاية
- ١٠٣ التنبيه على أمور
- ١٠٥ هل الإكراه يرفع جميع المحرمات المترتبة على قبول الولاية
- ١٠٦ تحقيق حول حديث الرفع
- استدل شيخنا الأنصاري على إباحة الإضرار بالغير عند الإكراه عليه بوجوه
- ١٠٧ خمسة
- ١١١ توهم والجواب عنه
- ١١٥ حديث الردع دليل على الثاني
- ١١٧ جواب عن سؤال مقدّر
- وجه خامس ذكره الشيخ على عدم وجوب تحمل الضرر المتوجّه إلى الغير
- ١١٨ ابتداء
- ١١٩ التحقيق
- ١٢٠ هل حديث نفي الإكراه يرفع جميع المحرمات
- ١٢١ التفصيل الذي ذكره الأستاذ الأعظم في المسألة
- ١٢٢ الإضرار بالغير يتصوّر على صور خمس
- ١٢٤ استدل شيخنا الأنصاري على جواز الإضرار بالغير عند الإكراه بوجوه خمسة
- ١٢٥ المناقشة في كلام سيدنا الأستاذ وبعض الفحول
- ١٢٧ جواب الأستاذ الأعظم عن الشيخ الأنصاري
- ١٣٣ تحقق الإكراه بالتوعد بالضرر
- ١٣٤ الحديث الوارد في عدم جواز الإضرار بالغير

١٣٧	عدم شمول التقيّة الواردة في الحديث لمطلق الإضرار
١٤١	ما أفاده العلامة في القواعد حول الولاية
١٤٢	شرح كاشف الغطاء عبارة العلامة في القواعد
١٤٣	عنوانان مستقلّان في تسويغ الولاية المحرّمة
١٤٥	في أقسام الإضرار
١٤٧	تفسير الشهيد الثاني الإكراه المسوّغ للدخول في الولاية
١٤٨	ضابط الإكراه المسوّغ للولاية
١٤٩	التحقيق في تعريف الإكراه
١٥٢	في اعتبار القدرة على التفضي في تحقّق الإكراه وعدمه
١٥٤	منشأ الخلاف الذي زعم صاحب الجواهر في المسألة
١٥٦	شروط الإكراه وشروط المعجز من تنفّس مختلفان
١٦١	لم يعتبر المحقّق شرطاً لجواز قبول الولاية بالإكراه
١٦٢	عبارة الشرائع مطابقة مع عبارة الفقهاء
١٦٤	التحقيق في اعتبار المعجز عن التخلّص في تحقّق الإكراه وعدمه
١٦٦	قبول الولاية مع الضرر المالي
١٦٧	التحقيق في قبول الولاية مع الضرر المالي
١٦٨	لا يباح بالإكراه قتل المؤمن
١٧٠	حدّ التقيّة حقن خصوص دماء الشيعة أو الأعمّ منهم
١٧١	لا إشكال في مشروعية قتل الناصب للتقيّة
١٧٢	هل يشمل الدم حقن الدم الوارد في الرواية الجرح وقطع الأعضاء
١٧٤	التحقيق في التنبيه السابق
١٧٥	الإكراه في القتل يدخل في باب التزام

- ١٧٦ إجابة الأستاذ الأعظم عن المحقق الأيرواني
- ١٧٧ المستحق للقتل يتصور على أقسام
- ١٧٨ فروع تعرض لها شيخنا الأنصاري
- ١٨٠ رسالة النجاشي إلى الإمام الصادق عليه السلام
- ١٨٢ جواب الإمام الصادق عليه السلام عن رسالة النجاشي
- ٢٠٥ هجاء المؤمن حرام
- ٢٠٧ لا فرق في حرمة هجاء المؤمن بين الفاسق والعاقل
- ٢٠٨ في جواز هجاء المخالف والمبدع وعدمه
- ٢١١ كرامة كذا المخالف
- ٢١٢ التحقيق في معنى الهجاء حكمه
- ٢١٤ في حرمة الهجر
- ٢١٥ في حرمة الاكتساب بالواجبات
- ٢١٧ في تعيين موضوع حرمة الاكتساب بالواجبات
- ٢٢٠ أخذ الأجرة على الواجبات ينافي بالإخلاص المعتبر فيها
- إجابة صاحب مفتاح الكرامة عن صاحب الرياض بأن وجوب الوفاء
- ٢٢١ بالإجارة يؤكد الإخلاص
- ٢٢٢ أجاب الشيخ عن مفتاح الكرامة بأجوبة أربعة
- ٢٢٩ ما ذكره الأيرواني في توضيح عبارة الشيخ
- ٢٣٢ ما أورده الشيخ حول الواجبات التعبدية
- ٢٣٧ الفرق بين الغرض الدنيوي المطلوب من الله والمطلوب من غيره
- ٢٣٩ استدلال كاشف الغطاء على حرمة أخذ الأجرة على الواجبات
- ٢٤٣ إيراد الشيخ على كاشف الغطاء

- الإجماع المدعى في المسألة موهون بمخالفة أعيان الأصحاب ٢٤٩
- مقتضى القاعدة الأولى جواز أخذ الأجرة على كل عمل له منفعة محللة ٢٥٥
- ما ذكره السيّد البيزدي والشهيد في توضيح عبارة الشيخ ٢٥٧
- لا يمنع مجرّد الوجوب من صحّة الإجارة على الواجب على الإطلاق ٢٥٩
- لا فرق بين التعبدّي والتوصلي في عدم جواز أخذ الأجرة ٢٦٣
- في عدم جواز أخذ الأجرة على المندوب وجوازه على الواجب التخييري
- التوصلي ٢٦٥
- جواز أخذ الأجرة على الواجب التخييري التعبدّي على تقدير وعدم جوازه
- على تقدير أحده ٢٦٦
- في جواز أخذ الأجرة على الواجب الكفائي ٢٦٧
- إشكال مشهور نقضي على عدم جواز أخذ الأجرة على الواجبات ٢٦٩
- التفصي من الإشكال المذكور بوجود سبعة ٢٧٠
- جواب الشيخ عن كاشف الغطاء ٢٧٩
- في إيجاب الحاكم الشرعي المريض على دفع أجرة الطبابة ٢٨١
- جواز أخذ الأجرة من الواجبات النظاميّة ٢٨٣
- جواز أخذ الوصي الأجرة على تولّي أموال الطفل بالنص والإجماع ٢٨٥
- جواز أخذ الأجرة على الواجب الكفائي ٢٨٧
- في أخذ الأجرة على الواجبات تسعة أقوال ٢٩٠
- التحقيق في جواز أخذ الأجرة على العبادات وعدمه ٢٩٣
- استدلّ المحقّق الإصفهاني والأستاذ الأعظم لعدم جواز أخذ الأجرة على
- العبادات بوجوده ٢٩٤
- ما أفاده الميرزا النائيني في وجه بطلان الإجارة على المحرّمات والواجبات ٣٠١

- جواب المحقق الإصفهاني عما ذكره الشيخ الكبير كاشف الغطاء ٣٠٥
- في الوجوه التي استدل بها لإثبات المنافاة بين تعبدية الواجب وبين أخذ
الأجرة عليه ٣٠٨
- أورد الميرزا الكبير الشيرازي على السيد البيزدي بوجهين ٣١٠
- إجابة المحقق الإصفهاني عن الميرزا الشيرازي ٣١٢
- عدم معقولية كون الأمر الإجمالي مؤكداً للأمر بالصلاة ٣١٧
- عدم جواز أخذ الأجرة على الحرام ٣١٩
- عدم جواز أخذ الأجرة على المستحب ٣٢٠
- عدم جواز الاستتجار على العبادة وإهداء ثوابها إلى المستأجر ٣٢٣
- ترتب الثواب المحبوب منه لا يتوقف على قصد الإخلاص في النيابة ٣٢٥
- تقرب النائب هو تقرب المنوب منه ٣٢٨
- اتحاد متعلق الإجارة والنيابة خارجاً ٣٢٩
- التركيب بين النيابة والصلاة ليس تركيباً أصلياً ، بل تركيباً انضمامياً ٣٣٠
- ترتب الآثار الدنيوية والأخروية على الفعل الخارجي ٣٣٣
- جواز أخذ الأجرة على عبادات الميت ٣٣٥
- التحقيق في جواز أخذ الأجرة على النيابة في العبادات ٣٣٨
- تقريب المحقق الإصفهاني كلام الشيخ ، وجواب الأستاذ الأعظم عنه ٣٣٩
- تقريبان لإثبات التغاير الحقيقي بين ما يؤخذ الأجرة بإزائه وبين ما يعتبر
قصد القرية فيه ٣٤٠
- إيراد بعض الفحول على المحقق الإصفهاني ، وجوابنا عنه ٣٤١
- تقريبات ثلاثة لإثبات التغاير الاعتباري بين متعلق الإجارة وبين ما يعتبر
قصد القرية فيه ٣٤٣

- قال الميرزا الثاني: إنَّ ما أفاده الشيخ من أجود الأجوبة في هذا الباب ... ٣٤٧
- أجوبة الأستاذ الأعظم عن الميرزا الثاني ٣٤٩
- قد أجيب بوجوه عن الإشكال في صحّة العمل النيابي ٣٥١
- تقرّب النائب لا يوجب تقرّب المنوب عنه ٣٥٥
- إرجاع النيابة إلى إهداء الثواب وعدمه ٣٥٩
- في استنجار شخص لإطافة صبيٍّ أو مغمى عليه ٣٦١
- الأقوال الواردة في مسألة حمل الغير للطواف ٣٦٣
- عدم جواز أخذ الأجرة على الإذن الإعلامي ٣٦٩
- كراهة أخذ الأجرة على الأذان ٣٧٥
- عدم جواز أخذ الأجرة على الإمامة في الصلاة ٣٧٧
- التحقيق في جواز أخذ الأجرة على الأذان الإمامة وعدمه ٣٧٩
- حرمة أخذ الأجرة على تحمّل الشهادة ٣٨٣
- التحقيق في حرمة أخذ الأجرة على تحمّل الشهادة وأدائها ٣٨٧
- في جواز ارتزاق المتصدّي للأمور العامة من بيت المال ٣٨٩
- عدم جواز الارتزاق من بيت المال مع الاستغناء ٣٩٢
- التحقيق في جواز الارتزاق من بيت المال لكلِّ مَنْ يتصدّى للواجبات العامة ٣٩٣
- حرمة بيع المصحف وكيفية المعاوضة عليه ٣٩٥
- الأخبار الدالة على حرمة بيع المصحف وكيفية المعاوضة عليه ٣٩٧
- في الأخبار الصارفة للروايات الناهية عن ظاهرها وحملها على الكراهة ... ٣٩٩
- مناقشة الشيخ في الأخبار الواردة في جواز شراء المصحف ٤٠١
- التحقيق في جواز بيع المصحف وبيان المراد من بيعه ٤٠٥
- التحقيق في جواز بيع المصحف تكليفاً ٤٠٧

- ٤٠٩ وجوه الجمع بين الأخبار المجوزة والممانعة
- ٤١١ بيان المراد من حرمة بيع المصحف وشرائه
- ٤١٥ إيرادان على القول بأن معنى المصحف انتقال النقوش إلى المشتري
- ٤١٧ بيان المراد من بيع المصحف
- ٤١٨ الاحتمالات المذكورة من المراد من بيع المصحف
- ٤٢٠ النهي عن بيع المصحف نهى صوري عند الشيخ
- ٤٢١ التحقيق في معنى حرمة بيع المصحف
- ٤٢٣ عدم جواز بيع المصحف من الكافر
- ٤٢٥ أبعاد المصحف في حكم كله في حرمة بيعه وعدمه
- ٤٢٧ اسم الرسول الأعظم ما سمي بالقرآن في عدم جواز بيعه للكافر
- ٤٢٩ التحقيق في حكم بيع المصحف للكافر
- ٤٣٠ المختار جواز بيع المصحف من الكافر

وختاماً نتقدم بجزيل الشكر لسماحة حجة الإسلام والمسلمين
 الشيخ عبدالله ابن الشيخ منصور الستري البحراني
 الذي ساعدنا في تصحيح هذا الكتاب ومقابلته مع النسخة الأصلية .
 كما نتقدم بجزيل الشكر
 للحاج الخير أسعد فرواد
 وللحاجة الخيرة زهراء منصور السيهاتي
 اللذين تصدياً لطبع هذا الكتاب على نفقتهما الخاصة طلباً لثواب
 نشر أحكام سيّد المرسلين ، فعزاهما الله خير جزاء المحسنين .